لسانيات النص وتحليل الخطاب

محاولة تساؤل وتدقيق

محمد خطابي

جامعة ابن زهر، أكادير

0 . تقديم

من نافلة القول التذكير بأن المفاهيم هي الآلة التي بوساطتها نفكّر وفيها نفكّر، وربما بهذا المعنى ينبغي فهم العبارة الإسنادية الشهيرة التي اتخذها الأديب اللغوي محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي "مفاتيح العلوم" عنواناً لكتابه، والمقصود بالمفاتيح المصطلحات وما تدل عليه. وفي اعتقادنا الراسخ أن المصطلحات تسمي مفاهيم، وأن المفاهيم بنيات معرفية متعالقة، وأن تعالق البنيات هو الذي يسمح بالحديث عن أنساق معرفية. وبعبارة موجزة نقول ما المعرفة إلا نسق يتركب من مفاهيم متعالقة بهذا القدر أو ذاك. أما الحاجة إلى هذا التذكير فما كاد يغدو "تقليداً" (=عادة) يلازم كل حقل معرفي مستجد في الساحة المعرفية العربية، لو جازت العبارة. وليس الحقل الذي نسميه لسانيات نص سوى مثال يصدق عليه —من الزاوية التصورية، تصورِ الحقل، ومن زاوية المفاهيم، بنياتِ الحقل- ما صدق على ما قبله من حقول مستجدة أو مستحدثة ناجمة عن التفاعل بين الباحث العربي والمعرفة الكونية.

إن زعمنا أو ادعاءنا نيةَ التدقيق لا يترتب منه أن ما سيقع تدقيقه فاسدٌ أو كان باطلاً، وأن ما "سنفتي" به هو الحق عينه. وإنما ينبغي أن تفهم ورقتنا حق الفهم، نعني أنها ليست سوى **محاولة** تطرح أسئلة نريدها مخصبة لمعرفتنا، وداعية إلى التأمل والتدبّر.

إذا اتفقنا على هذا جاز لنا القول إن هذه الورقة قسمان: أولهما يدور حول تدقيق بعض المفاهيم قدر الإمكان، والثاني تساؤلات ثلاث.

1-عن المفاهيم: تدقيقات

1-1-نحو النص، لسانيات النص، علم النص

لا شك في أن المطلع على ما ينشر من مؤلفات أو مقالات ذات صلة بلسانيات النص (علم اللغة النصي) وتحليل الخطاب تساوره أسئلة مشروعة لها صلة بعدد من المصطلحات المرتبطة بهذا المبحث. وهكذا نجد على سبيل المثال لائحة من قبيل: نحو النص، لسانيات النص، علم لغة النص، علم اللغة النصي، علم النص، نحو الخطاب، تحليل الخطاب، لسانيات الخطاب... وهكذا يتضح أن مسألة الاصطلاح وتعدده سيظل رفيقَ كل مبحث ناشئ أو طارئ في اللغة العربية. إن ملاحظة ما تقدم جعلنا نعقد العزم على تخصيص قسم من هذه الورقة للنظر في أمر بعض هذه المصطلحات الدالة على حقول أصلية وأخرى فرعية لا تنفك عن أصولها.

لسانيات النص/ علم لغة النص: تدعو هذه التسمية إلى طرح سؤال مفاده: هل من تكافؤ بين المصطلحين أم ترى بينهما تفاوت؟ نشير بداية إلى أننا نؤمن بتفاوتهما في الدلالة على الحقل المسمى بهما لأسباب نذكرها مرتبة. 1) نشأة لسانيات النص في رحم اللسانيات عامة؛ 2) ارتباط لسانيات النص بالإشكالات بل بالتصورات المتبلورة في اللسانيات، وإن اختلفت وحدة الوصف والتفسير (الجملة/ الخطاب أو النص)؛ 3) اتخاذ لسانيات النص اللسانياتِ العامةَ نموذجاً في صناعة "النحو" أو هندسته، على الرغم من إعلانها التمرد عليها؛ وقد سار في هذا النهج باحثان على الأقل هما تون أ. فان ديك(1) ويانوس بيتوفي(2)؛ 4) تفرغُ مصطلح "علم اللغة" لمفهومٍ في الدراسات اللغوية العربية القديمة نسميه اليوم "المعجماتية" أو صناعة المعجم (lexicography). بل إن القدماء كانوا يميزون بين حقلين هما "النحو" و"علم اللغة"، مخصصين الأول للقواعد الضابطة الواقية من اللحن، والثاني لألفاظ اللغة ومعانيها. هذا علاوة على أن أصل الإشكال، كما ندركه على الأقل، متعلق بتصور الحقل نفسه أعني اللسانيات. وترجمته أن تبنّي بعض اللسانيين العرب إلى هذا الاصطلاح يسوّغه التحوّل المثير الذي تحقق في تصور اللغة الذي دشنه اللساني السويسري فيردينان دو سوسير، وكذا التحوّلُ الذي أصاب تصورَ اللغة نفسِها، ونماذجَ وصفها ابتداء من أواسط العقد الخامس من القرن الماضي بنشأة اللسانيات

التوليدية التحويلية(3). وبعبارة موجزة نقول إن التحول تمخّض عن منوال جديد أحدث ثورة معرفية في حقل اللسانيات، وما زال المنوال ذاته يخضع للتدقيق والتعديل، وتلك سنة البحث العلمي في عالمنا المعاصر. وربما لا يُلتفَت إلى هذا الجانب على الرغم من أهميته ودلالته؛ نقصد العروة الوثقى التي انتسجت بين اللسانيات وبعض العلوم الدقيقة من قبيل الفيزياء (لا يمكن إنكار تأثيرها في الصوتيات ونظرية الاتصال)، والرياضيات (الصياغة الصورية المتكئة على المنطق الرياضي والرمزي). هذا إن لم نشتط فنقول إن من التحولات الأساسية التي شهدتها اللسانيات إخضاعَ إنتاجِ المعرفة فيها بالظواهر اللغوية الموصوفةِ لشروط إنتاجِ المعرفة العلمية وبناءِ النظريات. ولذا فإننا نعتقد أن الإحالة على الحقل الذي هذه بعض سماته بـــ"علم اللغة" يضرب صفحاً عن كل ما تقدم. ومن ثم يتجاهل الانتقالات والقطائعَ المؤسسةَ، على اختلاف تصور الحقل ونماذج الوصف...

يفضي بنا ما تقدم إلى التذكير بـــ"مصادرة" كانت لها مصداقية "دعائية" في وقت سابق (خروج لسانيات النص من "وصاية" اللسانيات العامة)، والمقصود التمييز بين لسانيات الجملة/ ولسانيات النص بدعوى أن الأولى لا تكاد أوصافها تتجاوز الجملة أكبرَ وحدة يقْدر أن يحيط بها الوصف، بينما تجاوزت الثانية هذه الوحدة إلى النص أو الخطاب. المؤسف حقاً أن تظل هذه المصادرة ترَدَّد في مختلف المؤلفات العربية المعنية بلسانيات النص أو الخطاب. والداعي إلى التأسف أن اللسانيات (بعض توجهاتها على الأقل) قد شرعت منذ مدة في مواجهة سؤال النص/ الخطاب وما يطرحه وصفهما من تحديات (صوتاً وتركيباً ودلالةً). وهذا ما يلاحظه القارئ متمثلاً في انفتاح اللسانيات المتزايدِ على الخطاب. وربما يستحق ما نُشر في كتاب The Handbook of Discourse Analysis (4) الإشارةَ إليه؛ فقد تضمّن القسم الأوّل منه دراساتٍ صواتية وتركيبية ودلالية تشهد على هذا التحول(5). ومعنى هذا أن تحوّل ذلك (=تجاوز لسانيات النص لسانيات الجملة) إلى اقتناع راسخ كأنه حقيقة مطلقة ينبئ بمدى التأخر الحاصل في تلقي المعرفة اللسانية الحديثة على الجملة، والتي لها صلة بالخطاب والنص على التخصيص. وفي اعتقادنا أن للأمر علاقةً مع تصور المعرفة من قِبَل بعض الباحثين ساكنةً ومنتهيةً، والحال أن كل اجتهاد في

هذا الباب يعتبَر مشروعاً مفتوحاً على المستقبل؛ أي قبولُه التعديلَ والزيادة والنقص والتمحيص والاستدراك والإغناء. وهذا ما يُفرغه من الطابع القارّ، ويُكسبه إمكان التغيّر بل ضرورته.

2.1. ما علم النص؟

أرى أن مشروعية طرح هذا السؤال توجد في ما لاحظناه من ارتباك يسيء إلى نسقية المعرفة وطبيعتها المنظمة. وإليك بيانه. لقد تعمّدنا اقتطاف الاستشهادات التالية من كتابين بينهما مدى زمني. ورد في كتاب محمد عبد الله الصبيحي (6) ما يلي:

-"إن الدعوة إلى العناية بالبعد النصي في الدراسات اللغوية الحديثة ليست وليدة الأمس القريب؛ ففردينان دي سوسير نفسه أشار في كلام له عن الخطاب إلى أن الإنسان لا يعبر بكلمات منفصلة" (7) (الصبيحي. ص. 60). وقد سار في الاتجاه نفسه لوي هلمسليف حيث "أقرّ أن تحليل النص يجب أن يمثل أحد الالتزامات التي لا مناص منها بالنسبة للساني"(8).

-أما ميخائيل باختين فقد صرّح بأن "اللسانيات لم تحاول أبداً سبر أغوار المجموعات اللغوية الكبرى للملفوظات الطويلة التي نستعملها في حياتنا العادية، مثل الحوارات والخطابات وغيرها (...). إن "نحو" الكتل اللغوية الكبرى لا يزال ينتظر التأسيس".

هو اقتصار الدراسة اللسانية (...) على الجملة"(9).

-"لم تجد هذه الدعوات طريقها إلى التطبيق إلاّ مع هاريس (...) منذ نشره (...) لدراستين هامتين تحت عنوان: تحليل الخطاب. قام فيهما بتحليل منهجي لبعض النصوص"(10).

للمقارنة وتوضيح الالتباس نورد بعض الاستشهادات من كتاب "بلاغة النص وتحليل الخطاب":

-"علم النص يطمح إلى شيء أكثر عمومية وشمولاً. فهو من ناحية يشير إلى جميع أنواع النصوص وأنماطها في السياقات المختلفة، كما أنه من ناحية أخرى يتضمن جملة من الإجراءات النظرية والوصفية والتطبيقية ذاتِ طابع علمي محدد"(11).

-"فيما يتصل بعلم النص من المهم أن يكون لدينا شرح لكيفية امتلاك المتحدثين لكفاءة قراءة وسماع المظاهر اللغوية المعقدة، المتمثلة في النصوص. وفهمِها واستخلاص معلومات محددة منها.

والتخزين –الجزئي على الأقل- لهذه البيانات في الذهن. وإعادة إنتاجها طبقاً للمهام أو الأغراض أو المشكلات التي تثار من أجلها"(12).

-" من الواضح (...) أن مهمة علم النص لا يمكن أن تتمثل في عرض وحل جميع المشكلات المتصلة بالعلوم الفلسفية والاجتماعية. ولكنها تنحو إلى عزل بعض المظاهر المحددة لهذه العلوم -وهي المتصلة بأبنية النصوص واستخدام أشكالها في التواصل- وتحليلها داخل إطار متكامل "عبر تخصصي" هذا التكامل يمكن أن يتم بتحليل الخواص العامة التي يجب أن تتوفر في أي نص لغوي ليقوم بوظيفته كنص"(13).

والذي يسهم في الارتباك أن الصفحات السابقة من كتاب صلاح فضل (من ص. 229 حتى 246) تورد كلاماً ذا صلة بنوع خاص من النصوص نعني الأدبية، ومن ثم الاستشهاد بآراء محللي الأدب على وجه الخصوص. ويُستأنف الحديث عن "علم النص" بعد ذلك، لكن من منظور مغاير مقطوع الصلة عن المنظورات الأدبية. والملاحظ أن صلاح فضل يكاد يكتفي بما ورد عند فان ديك في كتابه "علم النص مدخل متعدد الاختصاصات"(14). وهذا الجمع بين التصورين يطرح سؤال مدى تماسك المعلومات وتجانسها ومن ثم المعرفة المقدمة عن علم النص. ذلك أن المطلع على الكتاب –كتاب فان ديك- يدرك كم يطمح علم النص إلى أن يكون ملتقى عدد من العلوم الإنسانية، بل يبدو ذا طموح أمبريالي يمكّنه من استقطاب العلوم الإنسانية الأخرى لخدمة أسئلته ومساعدته على حل إشكالاته، نظراً للأبعاد المختلفة التي يبديها النص أو يخفيها. على أن الموضوعية تقتضي القول إن "الجمع" بين منظور التصور الأدبي للنص والتصور اللساني النصي أمر مألوف في غير قليل من الكتب والدراسات الصادرة باللغة العربية. وهذا وجه من وجوه اختلافنا مع أصحاب هذا الاقتناع نظراً إلى أن عناية بعض نظريات الأدب بالنص لا يهم جوهره (ما يجعل منه نصاً)، بينما يعد هذا الجوهر وما يرتبط به من أسئلة مدار لسانيات النص. ولذلك نتحفظ على هذا النهج نهجِ الجمع بين المنظورين كما لو أنهما متماثلان.

وعلى الجملة يبدو لنا في هذا الجمع نوع من التخبط، وبيان ذلك أن الأسئلة التي يطرحها علم النص –كما حددها فان ديك على الأقل(15)- والمهامَّ المنوطة به تختلف عن أسئلة

علم الأدب ومهامِّه، كما ورد بعضها مفصّلاً في القسم الأول من الفصل المعنوَن "نحوَ علم النص" من كتاب صلاح فضل. وبعبارة واضحة وموجزة نقول إن هموم علم النص ليست همومَ علم الأدب. قد يستفيد علم الأدب من علم النص، والعكس صحيح، بيد أن اهتماماهما مختلفة. ولتوضيح القصد نذكّر بما أصبح معتاداً في الأدبيات ذات الصلة بالعلمين (علم الأدب وعلم النص)، وترجمته أن علم الأدب حُدّدت له مهمة منذ تنظيرات الشكلانيين الروس هي الإجابة عن سؤال مركزي: ما الذي يجعل الأدب أدباً؟ وما الذي يجعل السرد سرداً (السردية)؟ وما الذي يجعل الشعر شعراً (الشعرية)؟ وهلمجراً... ومعلوم أن الطريق التي نهجها الشكلانيون وغيرُهم إجابةً هي البحثُ في أدبية النص، أي تلك الخصائص المتراكمة فيه باطرادٍ الغائبةُ في غيره. وقياساً على السؤال نفسه تساءلت لسانيات النص: ما الذي يجعل من النص نصاً؟ وربما كان هذا أخصبَ الأسئلة في هذا المبحث، نظراً إلى أنه تلا أولى المحاولات التي قيم بها في إطار مجموعة كونسطانس الساعية إلى بناء "نحو" النص على غرار نحو الجملة. ومعنى ذلك أن السؤال لم يكن وارداً في برنامج العمل منذ الوهلة الأولى، وإنما اكتشافُ تعقّد مهمة بناء نموذج نحو للنص هو ما جعل الباحثين المؤسسين (مجموعة كونسطانس) يطرحون السؤال البدْئي: ما النص؟ فتفرّع عنه التساؤل التوضيحي: ما الذي يجعل النص نصاً؟ والمقصود هل ثمة خاصياتٌ أو سماتٌ أو مظاهرُ مطَّردةٌ قابلةٌ للوصف إنْ توافرت في المعطى اللغوي الموصوف فهو نصّ، والعكس بالعكس؟

ولقد بدا للباحثين أن الإجابة تقتضي الحفر في اتجاهات متعددة بفعل تعدد ما يحيل عليه مفهوم النص لاعتبارات تعود إلى لغته (نظامه اللغوي) وجنسه وثقافته وتاريخ الممارسة اللغوية في الثقافة المعنية، وقس على هذا. وربما كانت اجتهادات فان ديك ويانوس بيتوفي دالّة في هذا الباب، مع اختلاف في المسير الذي سلكه كل منهما. ومهما اختلف المسيران فإن الجامع الأساسَ الرابطَ بينهما هو وقوعهما تحت "إغراء" النحو التوليدي. وإذا كان مشروع فان ديك قد امتدّ سنوات بدءاً من "بعض مظاهر نحو النص" (المنصرف بالأساس إلى التركيب) مروراً بـــ"النص والسياق" (المنفتح على الدلالة والتداول) وصولاً إلى "علم النص" (الساعي إلى توسيع الجلباب بقدر اتساع إشكالات النص وأسئلته المستجدّة)؛ فإن بيتوفي حاول أن يصوغ في بداية

أمره نموذجاً وصفياً يقتفي أثر النموذج التوليدي، من حيث الميلُ إلى الصورنة والتجريد على الأقل، ولكن المهمة بدت أشد تعقيداً مما كان "يَظن" فعطفَ العنانَ نحو تأسيس "نظرية سميوطيقية للنص".

لئن كنا قد اكتفينا بهذين المثالين فلا ينبغي أن يُفهَم أننا لا نلقي بالاً إلى غيرهما، وإنما معناه أن جميع المحاولات التي قيم بها للإجابة عن أسئلة النص من زاوية لسانية، باقتفاء أثر اللسانيات العامة، أدت بالقائمين بها إلى توسيع أفق النظر ليشمل مظاهر نصية لم تكن في حكم الوارد يوم انطلق مشروع البحث في "نحو النص". واللافت للانتباه أن المشترك بين المحاولات المعلومة –في رأينا على الأقل- يتمثل في الانفتاح على المستوى السميوطيقي في النص، على اختلاف مدلولات هذا الاصطلاح. وفي هذا الصدد يمكن التذكير بمشروع ماك هاليداي، وهو الذي فتح الباب مشرعاً أمام العناية بالمستويات اللسانية في النص، ثم ما لبث أن اعتبر النص كائناً سميوطيقياً يخضع للمواضعات الثقافية المميزة للمجموعات البشرية على اختلافها، ولكنه في الوقت ذاته يبدي خاصياتٍ مطردةً تجتمع تحت مظلة الممارسة الاجتماعية-السميوطيقية(16).

أما المنحى الآخر الذي لا تقع العناية به في الدراسات (المؤلفات والمقالات المتوافرة باللغة العربية) التي تستعرض تاريخ "نحو النص" و لسانياته فيمثله الاعتبار التكنولوجي، نعني الحاسوبي. لقد فرض دخولُ البشرية مرحلة عصر المعلومات والمعلوميات تحملات جديدة على اللسانيين فنشأت بفعل ذلك الضغطِ وتلك المتطلبات ما سمي "اللسانيات الحاسوبية". وإذا كانت مظاهر اهتمامها تشمل عدداً من الأسئلة فإن ما يهمنا-انسجاماً مع مقتضيات هذه الورقة- هو الجانب النصي. وفي هذا الإطار يمكن التذكير بأحد الأعمال البارزة في هذا المنحى الذي جعل لنفسه مهمة محورية تدور حول الإجابة عن الأسئلة التالية(17):

ما الذي يجب أن يأخذه نظامٌ مولِّد بعين الاعتبار لتوليد نص، بالنظر إلى هدف خِطابي بعينه؟

كيف تختلف مشكلات توليد اللغة عن مشكلات التأويل اللغوي؟

ما عدد الاختيارات التي يجب أن يضعها نظام مولِّد في الحسبان؟

كيف يختلف توليد النص عن توليد جمل مفردة؟

ما الذي يخصّص النصَّ المكتوب باعتباره مغايراً للكلام؟

وعلاوة على هذا ينبغي أن يتمكن النظام المولِّد من محاكاة جميع الإجراءت والقرارات التي يتخذها الإنسان منتجُ النص من قبيل ما ينبغي قوله وكيف ينبغي قوله، وكمِّ المعلومات المستحضرة فعلياً، وكيفيةِ افتتاح النص وترتيب عناصره، وكيفية ختمه، وكذلك انتقاء الكلمات الملائمة وترتيبها في جمل... وعلى الجملة تلخص الباحثة المهمة الأساسية فيما يلي: "على نظام التوليد اللغوي أن يكون قادراً على تقدير ما المعلومات التي ينبغي إيصالها، ومتى ينبغي قول ماذا، وما الكلمات والبنيات التركيبية التي تعبر أحسن ما يكون التعبير عن القصد؟"(18).

ومن بين ما ينبغي التشديد عليه أن هذه الأسئلة نشأت من التفاعل بين الإنسان وحاجاته اليومَ وانشغالاته من ناحية وعلمٍ جديد اسمه الذكاء الاصطناعي وعلمٍ قديم نسبياً نعني اللسانيات.

لم يكن القصد من الفقرات السالفة نفيَ أهمية ما أُنجز في لسانيات النص في اللغة العربية، أو الانتقاصَ من قيمته أو تجريده من أي قيمة، معاذ الله. وإنما الحافز إلى تدبيجها لفت الانتباه إلى خطورة استعمال المصطلحات دالةً على المباحث كانت أم على الإجراءات المنهجية التحليلية أم الوصفية دون العناية بأمرين نعتبرهما جوهريين: المسير التاريخي الذي تقطعه المباحث، والقطائع التي تتأسس في خلال ذلك المسير. وفي اعتقادنا أن مقولتي الاستمرار والقطيعة مكوِّنان رئيسيان في تاريخ مختلف العلوم والاختصاصات، لأنهما ميزتان محايثتان للمعرفة، وإلا ما كان يمكن الحديث عن تاريخ المعرفة المؤلَّف من مجموعة من الأفكار التي قد تتَّخذ شكل نظريات، فإن لم يكن فشكلَ منشآت فكرية تسعى إلى أن تكون كذلك.

وتأسيساً على هذا يمكن القول إن التسمياتِ "نحو النص" و"لسانيات النص" و"علم النص"... وما يشبهها من "نحو الخطاب" و"لسانيات الخطاب"... ليست مترادفة أو شبه مترادفة، وإنما هي محيلة على التحولات التي شهدتها المباحث المختلفة التي عُنيت بالنص وأسئلته. وبحكم أنها تشير إلى تحولات معرفية تصيب النظر والعمل معاً فإنها تشير بالقدْر نفسه إلى قطائعَ مهما قلّ شأنها أو تأثيرها. هذا دون أن يغيب عن بالنا أن التحولات والقطائع ليست ثمرة انغلاق المبحث على ذاته مكتفياً بما لديه، وإنما تتم بوساطة -وبتأثير- العلوم المجاورة له. وربما

كان كتابُ فان ديك "علم النص مدخل متعدد الاختصاصات" أوضحَ مثال نسوقه تدليلاً على هذا. بل إن مسيرَه الأكاديمي-البحثي ذاته لا يخلو من خضوعٍ للمراجعة تمليها مقتضيات عدة، وربما كان فان ديك ويانوس بيتوفي أنصعَ مثالين على ذلك. ويكفي التذكير بعنواني الاهتمامين اللذين رست عندهما سفنهما لندرك سريان ذلك القانون. "تحرر" فان ديك من أسْر النص و"عانق" أفق الخطاب حتى غدا ديدنَه لأسباب شرحها بتفصيل فيما سماه مسيره الأكاديمي(19)؛ أما يانوس بيتوفي فقد وسّع حقل النظر منتقلاً من العناية بالمكوّن النحوي في النص إلى أفق بدا له أرحب، أي قادراً على استيعاب أسئلة النص من حيث هو ممارسة لغوية ثقافية، لا لغةٌ فحسب. تجلّى ذلك في ما سماه "النظرية السميوطيقية للنص" أو "علم النص السميوطيقي"(20).

2-عن التساؤلات

هي ثلاثة أسئلة حرّكها تفاعلنا مع ما نُشر باللغة العربية في الحقل المعني، وما نُشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية. هذا علاوة على تفاعلنا مع واقع المجتمعات العربية (من زاوية أنظمتها السياسية...)، ومع واقع الجامعات العربية (من حيث هي مؤسسات منذورة للبحث والتدريس...)، ومع واقع البحث العلمي في الجامعات العربية.

-التساؤل الأول: هل يمكن أن يوجد وينتعش **تحليل الخطاب** (بحصر المعنى) ولاسيما **التحليل النقدي للخطاب** في مجتمع غير ديمقراطي وفي مؤسسات غير ديمقراطية؟

-التساؤل الثاني: هل يمكن أن يَنشأ، أو على الأصحّ أن يبنى **مفهوم للنص** بمعنييه التاريخي والإبستمولوجي في مجتمع أمي؟

-التساؤل الثالث: لماذا نشأت **أسئلة النص** في أوروبا ولم تنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ولماذا نشأت **أسئلة الخطاب** في الولايات المتحدة الأمريكية ولم تنشأ في أوروبا؟ ما طبيعة المسوغات التي تجعلنا نفهم، أو نتلمّس طريق فهم الأسباب؟

2-1-عن العلاقة بين تحليل الخطاب (=التحليل النقدي للخطاب) والديمقراطية

كنا قد شاركنا في الدورة الأولى من "مؤتمر لسانيات النص وتحليل الخطاب" بورقة عنوانها "مطارحات في لسانيات النص وتحليل الخطاب"، ومما ورد فيها "لماذا ظل هذا المبحث مصراً على تجاهل خطاب الفئات المهمَّشة في المجتمعات العربية؟ نعني الشباب والنساء

والأجانب؟ لماذا لم يقع الاهتمام بمنتجي الخطاب السياسي(21) والتربوي والعلمي والثقافي في المجتمعات العربية؟ ألأن السياسيين والمربّين والعلماءَ والمثقفين لا ينتجون خطاباً؟ أم ترى للأمر صلة بما اصطلح عليه عندنا بالطابو؟"(22). قد يبدو في هذا ضربٌ من التحامل والقسوة على الباحثين، وهو كذلك بالفعل. بيد أن تفكيرنا في الأمر وتقليبه على أوجهه جعلنا نقتنع بأن الأهم ربما يتمثل في البحث في أسبابه وعوائقه الموضوعية.

وفي هذا السياق نريد لهذا القسم من ورقتنا أن يكون امتداداً للأولى واستدراكاً عليها، أي محاولةً لفهم الأسباب الموضوعية التي جعلت الجامعات العربية خالية من نوع البحث في تحليل الخطاب، على نحو ما ورد في الفقرة أعلاه. وإذا اتضح هذا يمكن القول:

من بين مكونات أو محددات المجتمع الديمقراطي الممارسةُ الفعلية الكاملة لحريات التفكير والرأي والتعبير. ولنلاحظ أن الأفعال (التفكير، الرأي، التعبير) لها صلة وثيقة باللغة، إذ بوساطتها يتمكن الفرد والمجموعات من ممارستها. هذا علاوة على أن المجتمع الديمقراطي خلَق للصراع (تدافع المصالح وتضاربها) قنوات شرعيةً تمكّن القوى المتصارعة من استعمالها، ومن ثمّ نظّم (!) أساليب الوصول إلى السلطة والخيرات الرمزية والمادية. وفي هذا الصراع تحتل اللغة منزلة لا يكاد ينازعها فيه إلا الصورة؛ دون أن يلغي ذلك أساليب أخرى مقنّنةً يبيح القانون استخدامها.

على أن المجتمع الديمقراطي ليس مجتمعاً مثالياً يتألف من ملائكة، وبالتالي ليس خالياً من ضروب الظلم والتهميش ومحاولات مصادرة الحقوق. لكن الحد الفاصل بين المجتمع الديمقراطي وغير الديمقراطي يتمثل، في جانب مهم منه، في أن وسيلة الصراع الأساسية هي اللغة واستعمالاتها. ومن الجدير بالذّكر التنبيهُ إلى ضرورة الفصل بين النظام الاجتماعي (الديمقراطية) وما يتصل بتنظيم الصراع وتقنين أساليبه، والنظامِ الاقتصادي الذي قد يكون هو الرأسمالية أو الليبرالية. فإذا كان النظام الديمقراطي حتى اليوم أرقى ما أبدعته البشرية من حيث تنظيم الصراع، فإن النظام الرأسمالي يعدّ –في نظرنا- من أسوأ ما يُفرَض على البشرية. إذ بقدر ما يسعى النظام الديمقراطي إلى ترسيخ العدالة والمساواة تسعى الرأسمالية والليبرالية – بطرق فاضحة

أحياناً ومستورة في غالب الأحيان- إلى ترسيخ التفاوت وعدمِ المساواة في الاستفادة من الخيرات المادية على وجه الخصوص.

إن البناء الديمقراطي كما هو ملحوظ في المجتمعات المعنية يضمن مختلف الأساليب ويجنّد مختلف الأدوات الشرعية للتعبير عن الرأي والاختلاف، فهيّأ لذلك البنيات والمؤسسات اللازمةَ محلياً ووطنياً وذلك كلُّه لتجاوز الطرق الوحشية التي تسم المجتمعات غير الديمقراطية التي يتخذ فيها التعبير عن الاختلاف أشكالاً عنيفة قد تصل إلى حد الاقتتال. وإذا كانت اللغة مدارَ الصراع ووسيلتَه، وإجادةُ استخدامها على شكل أو صورةِ خطابٍ من المهام التي تتجنّد لها الجماعات كما الأفراد، فإن احتمالات التضليل والمغالطة والتدليس واردة في كل وقت وحين. بيد أن ذلك ليس وليد المصادفة وإنما يخضع لتوجيه مدروس ومحسوب العواقب. وعلى هذا النحو يمكن الذهاب إلى أن من يمتلك الخطاب ووسائلَ نشره، واستراتيجيات توظيفه بفعالية ونجاعة قادر على التحكم في الرأي العام وتوجيهه وإقناعه بمختلف وسائل الإقناع المتاحة شرعاً.

لكن بناءً على أن النظام الاقتصادي رأسمالي- ليبرالي فإن توزيع الخيرات ليس ولن يكون عادلاً، نظراً لأن المجتمع يحكمه تراتب يتجلى في صورة طبقات اجتماعية متفاوتةِ الاستفادة من تلك الثروات، فإن الطبقة المستفيدة ستجند مختلف الوسائل الشرعية المتاحة للحفاظ على مصالحها. هذا دون الحيلولة والطبقات الأقل استفادة، أو المحرومة أصلاً، من التعبير عن تطلُّعها إلى العيش الكريم. هذا التفاوت الذي يعبَّر عنه باللامساواة تارة وبالإقصاء تارة أخرى وبالتهميش أحياناً يتجلى بطرق مستورة في الخطاب الذي تنتجه الطبقات أو الفئات المستفيدة من وضعها المريح. ويمكن اعتبار لحظات المواجهة بين القوى المتصارعة في مختلف الفضاءات مواجهة لغويةً متحضرةً، على الرغم مما قد يسمها من عنف لغوي أو خطابي. وهكذا يؤدي الخطاب دوراً محورياً في شتى مناحي الحياة الديمقراطية، ولعل سوْق أمثلة يوضح الأمر. لو تأملنا الانتخابات بمختلف مستوياتها لوجدنا أنها لحظة خطابية بامتياز، ولو تأملنا نشاط المؤسسات المنتخبة (بلديات، مؤسسات إقليمية وجهوية منتخَبَة، وعبر وطنية (البرلمان الأوروبي مثلاً)) لوجدنا أن وسائل الدعاية والإقناع والمناقشة والمواجهة -دفاعاً وهجوماً- كلَّها تتخذ الخطاب وسيلة فعالة للتعبير عن مواقف الأطراف المعنية من القضايا التي تشغل الناس في حيز جغرافي

محدَّد.

ومثال آخر يتجلى في وسائل الإعلام بمختلف أصنافها. في هذه أيضاً يؤدي الخطاب، مسموعاً أو مكتوباً أو مرئياً، دوراً محورياً في الوساطة بين القوى المنتجة للمواقف والقرارات السياسية والمعنيين بتلك المواقف والقرارات. وتأسيساً على هذا يمكن الذهاب إلى أن هذا الوسيط يقوم بدور خطير إن لم يكن أخطر الأدوار. ولكن اللافت للانتباه يجسّده خضوع الوسيط هذا لقوانينَ وأعرافٍ يحترمها الجميع أو يخضع لها طوعاً أو كرهاً.

الخلاصة أن الخطاب يحتل ركناً محورياً في المجتمعات الديمقراطية؛ نعني أنه وسيط لغوي أو غير لغوي بين طرفين: منتِجٌ وزبون؛ سياسي ومواطن؛ حاكم ومحكوم؛ مؤسسة ومنتمون إليها؛ جهاز إعلامي وزبناؤه؛ مدرّس وتلاميذه... ولما كان المجتمع الموصوف أعلاه ديمقراطيَ النظام السياسي فإن مختلف مؤسسات تدبير الشأن العام يلزم أن تكون ديمقراطية ومشكَّلة وفق القواعد الديمقراطية المتواطأ عليها في المجتمع المعني.

لا حاجة إلى التذكير بأن الجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع تمثل أرقى ما يُفتخَر به، لأنها تضم بين جدرانها نخبة المجتمع تدريساً وتكويناً، وصفوتَه متعلمين، وهي مكانُ اختبار حلول المشكلات الطارئة والمزمنة، وفضاءُ إنتاج المعرفة بمفهومها الشامل للمادة والإنسان. وهي علاوة على ذلك مختبرٌ لإنتاج النخبة التي يقع على عاتقها تسيير المجتمع أو تدبير مؤسساته وبنياته الاقتصادية والمالية والثقافية والصحية والسياسية... وإذا كانت النظُم الحاكمة لهذه المؤسسة العلمية مختلفة من بلد ديمقراطي إلى آخر، فإن الحد المشترك بينها جميعاً هو احترام اختيار الفرد المواطن الباحث مَن يمثّله في مختلف مستويات التمثيل بدءاً من الشعبة (القسم) مروراً بمجلس المؤسسة ورئيسها وصولاً إلى مجلس الجامعة ورئيسها.

أما المعنى السامي الذي يقترن بالجامعة في المجتمع الديمقراطي فهو السؤال والتساؤل؛ ومعنى ذلك أن جميع الموضوعات قابلة للمساءلة والتحليل والتشريح والنقد. وهذا المسعى له غاية واحدة هي فهم الموضوع أو القضية أو المسألة فهماً عقلانياً واستيعابُها استيعاباً علمياً، إما من أجل إشاعة ذلك الفهم في المجتمع أو للوقوف على قوانينِ ظاهرةٍ ما، أو أسباب نشوئها وسبل محاربتها أو الحد منها إن كانت ضارة... ومن هذا المنظور تعَد الجامعة امتداداً للمجتمع

بحيث لا حواجز بينهما. يوجد المجتمع (تاريخاً وثقافةً ومعتقداً...) في الجامعة من حيث هو موضوعٌ للتفكير والتأمل والنقد أيضاً، وذاك أحد مبررات وجود الجامعة. وعلى الجملة بالإمكان القول إن فضاء الجامعة لا مكان فيه للقداسة، سواء أتعلق الأمر بالأفراد أم بالموضوعات. ولا غرابة في أن يجعل فان ديك لتحليل الخطاب مهمة أساسية تتمثل في الإسهام في حل مشكلات المجتمع، قال: "تتوقف القيمة الحقيقية لتحليل الخطاب، من حيث هو اختصاصُ بحثٍ في المجتمع، على إسهامه في حل المشكلات التي من قبيل العنصرية والتمييز بين الجنسين"(23).

تركيب: يحتل الخطاب إنتاجاً وترويجاً وتقييماً وتقويماً ونقداً وتشريحاً منزلة لا يجادل أحد في أهميتها. بوساطته تُبلوَر الآراء وتبلَّغ؛ بوساطته يتم الإقناع والتدليس أيضاً، وبوساطته تخاض الصراعات المقنَّنة... ولذا لا يمكن تصوُّر خطاب ينتجه مسؤول مهما علت درجة مسؤوليته في هرم السلطة منزَّهاً عن معالجة خطابه نقداً وتشريحاً، أو تصوُّرُ مؤسسة مهْما كانت قوّتها الرمزية أو المادية منزَّهةً عن العملية نفسها. في هذا الفضاء الذي لا يعترف بقداسة الأفراد والمؤسسات نشأ تحليل الخطاب (ونقدُه) وازدهر، وتفرّع وأثمر مقاربات متنوعة ومختلفة بل متناقضة في أحايين كثيرة. أما التفرع والاختلاف فيُعتبر جزءاً من مفهوم العلم نفسه الذي تأسَّس بقوّة الأشياء في المجتمع الديمقراطي، أعني لا حدود ولا حواجز ولا عوائق من ناحية، وسعيٌ وراء التطوير والتجديد لا يكلّ ولا يملّ؛ مما يعَد مصداقاً لكون العلم والمعرفة مشروعين مفتوحين على المستقبل.

بأي معنى يمكن أن يوجد تحليل الخطاب (ونقده) بالمدلول المحدَّد أعلاه في مجتمع وفي مؤسسة غير ديمقراطيين؟ إن الإجابة عندنا لا تحتمل إلا النفي. وإذا ساورنا شك في هذه الإجابة فليدلنا أحدٌ على جامعة عربية واحدة تضم بنية بحث في تحليل الخطاب منفتحةً، بالمعنى المحدَّد أعلاه، على خطابات المجتمع ومؤسساته وعلى خطابات المسؤولين على اختلاف درجات مسؤوليتهم؟ هذا بينما تجد في المجتمعات والمؤسسات الديمقراطية عناية بالخطابات المذكورة آنفاً؛ بل الأنكى أن المحاولات "الجريئة" التي تمت في أحضان الجامعة لا تكاد تتجاوز وصف موضوعات خطاب المسؤول، والإغراقَ في كيل المدح لعبقريته وتصنيف جداول ترصد تواتر

ألفاظ معينة في خطابه (مثاله تحليل خطب الحسن الثاني)... ونظراً للطبيعة اللاديمقراطية للمؤسسات والبنيات، فإن كل محاولة من الباحث للاقتراب من (أو اختراق) خطاب مؤسسة ما محفوفة بالمخاطر، وغالباً ما يَقنع صاحبها من الغنيمة بالإياب. والدليل على ذلك أن البحث الميداني في عدد من المجتمعات اللاديمقراطية يكون خاضعاً لإذن من وزارة الداخلية (المغرب مثلاً)، وإذا أضفْت إلى هذا أن الهيئات والمجالس الوطنية المعنية باقتراح محاور البحث (صفقات البحث) لا تقترب من الزوايا المعتمة والموضوعات "الشائكة" انتهيتَ إلى أن تحليل الخطاب ونقدَه -بالمعنى المحصور آنفاً- لن يكون ضمن أجندات تلك الهيئات والمراكز. والخلاصة: عن أي تحليلٍ للخطاب (ونقده) نتحدث في الجامعات العربية؟ إنه تحليل الخطاب في صيغته الصُّورية منقطعةِ الصلة عن المجتمع ومؤسساته. والسبب: انعدام الديمقراطية، وجبن النخبة "العالمة" أو الباحثة. ونحن منها!

2-2-مفهوم النص

التساؤل الثاني: هل يمكن أن ينشأ أو على الأصح أن يُبنى **مفهوم النص** بمدلوليه التاريخي والإبستمولوجي في مجتمع أمي؟

لا بد بادئ ذي بدء من الإجابة عن سؤال: ما المدلول التاريخي والإبستمولوجي لمفهوم النص؟ تقتضي الإجابة عن هذا السؤال سوْق مقدمات.

المقدمة الأولى: ينبئنا البحث الأركيولوجي في تاريخ النص (غيرَ مستقل عن تاريخ الكتابة=الخط) بأن هذا الأخير لم ينشأ إلا بعد توافر شروط نذكرها موجزين تلافياً للإطالة. أما الشرط الأول فحصول تطور في نظام الكتابة (الخط) ومفاده تخلصه من الطابع الأيقوني تحقيقاً لمرحلة متقدمة هي الرمز ثم الحرف (تحقق ذلك في الكتابة المسمارية عند الحيتيين). الشرط الثاني: وجود نظام سياسي "مركزي" يضم عدداً من القبائل أو العشائر المتحالفة المنضوية تحت راية ملك أو زعيم (تحقَّق للآشوريين والأكاديين والحيتيين في بلاد ما بين النهرين)؛ الشرط الثالث: وجود مبادلات ومعاملات تجارية تتطلب إمساك سجلاتِ حسابٍ وتدوينَ عقودٍ واستخلاصَ ديون... وقد فرض ذلك كله مأْسسةَ الخط (المدرسة) وتلقينَه، فنجمت عن ذلك الحاجة إلى تشفير المعاني ضماناً للفهم والتفاهم (القاموس). إن وجود النص (من حيث هو رموز

كتابة ومعان مشفّرة) يتطلب وجود مجتمع متعلم. ومن بين نتائج ذلك انقسام المجتمع إلى فئة متعلمة (ذات امتيازات) وفئة غير متعلمة (محرومة من تلك الامتيازات)(24). أما من الزاوية الإبستمولوجية فنقول إن بناء النص يقتضي تحويل الموروث الشفوي بجميع تجلياته إلى نص مدوّن من ناحية، وإخضاعَ المدوّن للتفكير العقلي بإعمال آلة النقد فيه.

يعني تحويل الشفوي إلى مكتوب تأسيسَ مقولة الزمن (الماضي والحاضر والمستقبل)، وبالتالي وضعَ مسافة بين المدوَّن باعتباره منتَجاً ينتمي إلى الماضي وبين متأمّله أو قارئه أو مؤوّله أو ناقده. من مدلولات هذا التحوّل إدراك قطيعة زمنية ووجودية بين النص (من حيث هو كيان مادي ينتسب إلى حقبة تاريخية ومكان معيَّن وقائل مضى) وبين قارئه أو فاحصه. وبهذا المعنى فإن احتمالات استمرار الماضي (من حيث هو سلطة الأموات) كلِّه في الحاضر ضئيلة إن لم نقل منعدمة. ويعني النقد (نقدُ المدوَّن) تطهيرَه من الخرافة والخزعبلات (وهي الأخرى تستفيد من المكتسبات التي يتيحها التدوين) بإعمال التفكير العقلاني فيه. ولقد تحقَّق هذا في المجتمعات الحديثة التي تحرّر فيها الفردُ من سلطان الماضي بمختلف مظاهره (الخرافية على وجه الخصوص)، فأعلَت بذلك من شأن الفرد من حيث هو إنسان سيدُ مصيره يدبّره كما يشاء، ولا يفوّض تدبيره لذات أخرى سلطوية متعالية. وذاك ما يعبَّر عنه في الفلسفة بمركزية الإنسان في الأرض إن لم يكن في الكون المعلوم حتى اليوم. يستتبع هذا أن نشير إلى أن المجتمعات التي حققت هذه الخطوة تسمى المجتمعات الكتابية، بينما تسمى المجتمعات التي لم تؤسس هذه القطيعة و لم تحققها المجتمعاتِ الشفوية. ذاك هو الجانب الإبستمولوجي في النص.

نشير، طلباً للاختصار، إلى أن الثقافة العربية شهدت محاولات عديدة تسير في الاتجاه الموصوف أو تقترب منه على الأقل، محاولاتٌ ممتدة في الزمان والمكان نكتفي بذكر بعضها رؤوسَ أقلام، ليس إلا. تمثلت المحاولة الأولى في مقولة فرقة المعتزلة "العقل قبل النقل"، وهي محاولة سعت إلى تحرير العقل-النص من سلطة المدوّن الشفوي (الماضي) وكلنا يعلم مصير هذه المحاولة. يمكن إضافة محاولة ثانية مثَّلها المتصوفة، وقد بدت لنا في مختلف النصوص التي أنتجوها. وتشترك في تأسيس العلاقة بين الإنسان والخالق على ركيزة غيرِ الخوف والرهبة، وبعبارة أخرى تحريرُ الإنسان من سلطة قهرية هي وليدة تأويل ينتمي إلى الماضي. على أن الغاية القصوى -

بحسب فهمنا- هي نزع الطابع الجبري القهري من النص المقدس، وتقديم بديل يقوم لا على الأوامر والنواهي أو الحلال والحرام –في كل الأحوال- وتأبيدِ سلطة المفتين والفقهاء، وإنما على الحب بدل الخوف والرعب والترهيب. وفي اعتقادنا أن علاقة الحب التي مجّدها المتصوفة غايتُها التحرر من ظاهر النص وصولاً ربما إلى جوهره ! أما ما لقيه المتصوفة بسبب اقتناعهم هذا فلمن شاء الاطلاع عليه العودة إلى كتب الأخبار...

المحاولات الحديثة يمكن تركيزها في محاولات طه حسين (إعمال الشك)، ونصر حامد أبو زيد (تاريخية النص) ومحمد أركون (الطبيعة اللغوية للنص المقدس، وبالتالي خضوعه لمقتضيات اللغة البشرية فهماً وتأويلاً)؛ ومحاولة فرج فوده إخضاعَ الموروث الشفوي الذي اكتسب صفة القداسة بفعل التقادم لمبضع النقد. ما مصير هذه المحاولات؟ محاكمةٌ وطرد من العمل، نفي من الوطن وتشريد وتغريب، نبذ وتكفير، أو اغتيال بدني أو رمزي.

والخلاصة أن جميع المحاولات التي بذلت في تاريخ الثقافة العربية قديمها وحديثها –بحسب علمنا، وهو قاصر- قد أُجهضت بوسائل مختلفة ولكن نتيجتها متفقة: اغتيال روح النقد وتصفية العقل ليفسح المجال للخرافة وسلطان الماضي؛ وبالتالي مقاومةُ ومحاربة كلّ تجربة أو محاولة تسعى إلى تأسيس مفهوم النص بمعناه الإبستمولوجي (يستثنى من المعاملة القمعية جلال صادق العظم صاحب **نقد النص**)(25). فهل يستقيم الحديث عن مقاربة النص في الجامعات العربية؟ جواب ذلك في الأبحاث التي تجري تحت يافطة "النص".

3.2. سؤال نشأة النص والخطاب موضوعيْ بحث

لماذا نشأت **أسئلة النص** في أوروبا ولم تنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ولماذا نشأت **أسئلة الخطاب** في الولايات المتحدة الأمريكية ولم تنشأ في أوروبا؟ ما طبيعة المسوّغات التي تجعلنا نفهم، أو نتلمّس طريق فهم الأسباب؟

الحقيقة أننا لا نملك جواباً يقينياً عن هذا التساؤل، ولكن المحاولة لن تعوزنا ولو على شكل افتراض. إذا اتفقنا على هذا قلنا إن تفسير الأمر ذو صلة وثيقة –في ظننا- بالتاريخ الثقافي لكل منهما. معلوم أن لأوروبا متوناً نصية مدوَّنة انحدرت إليها موروثة من الثقافات الإغريقية والرومانية واللاتينية وما قبلها(26)، وهي نصوص متنوعة المحتويات والأشكال، ومن ثم يجوز

القول إن لها تاريخاً طويلاً من التعامل مع النص. وهذا ما أنتجَ مناهج متعددة ومتنوعة تجعل النص قِبلتها تحقيقاً ومقارنةً وتحليلاً ونقداً وتأويلاً وتفسيراً. ولقد بدا هذا في استفادة النص العربي من هذه العُدّة المنهجية (تحقيق النصوص الذي أرسى دعائمه المستشرقون ألمانيين وهولنديين وابريطانيين وفرنسيين). ولا شك في أن تعامل المستشرقين مع النص العربي لم يقف عند حد التحقيق وإنما تجاوزه إلى الشرح والتأويل. على أن نتائج التأويل لا تهمنا في حد ذاتها، لكن المهم في نظرنا عنايةُ المستشرقين بالنص والتفاتُهم إليه وطرحُ أسئلته(27).

ومن ثم ليس بالغريب أن تنشأ أسئلة النص الجديدةُ في أوروبا بدل الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن الملحوظة الواردة في الفقرة أعلاه تقتضي التنبيه إلى أن العناية بالنص على النحو السالف ذكره لم يكن يقتصر على نوع من النصوص دون غيرها، وإنما عمّ الاهتمامُ جميعَها تاريخية كانت أم أدبية أم دينية أم فلسفية... ومعنى ذلك أن لأوروبا ميراثاً نصياً ضخماً متنوعاً يعتبَر مكوناً أساساً في ثقافتها وحضارتها.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنشأ الأوائل علاقتهم فيها مع أوروبا على القطع شبه التام مع ذلك الموروث، بل اعتبروه عبئاً يثقل كاهلهم، مادامت الهجرة إلى العالم الجديد، كما سَمّوه، هجرة إلى آفاق أرحب، وبحثاً عن الخلاص من قيود ثقيلة وحدود مرسومة. ولذا يعتبَر مفهوم اللاحدود مكوناً مركزياً في الثقافة الأمريكية(28). ومعنى ذلك أن النظر متجه إلى الأمام لا إلى الخلف. إنه ضرب من التخلص من عبء ثقيل غير مجدٍ أدت النخبة المثقفة من المهاجرين ثمناً غالياً للإفلات من أسْره. وعلى هذا النحو اجتهد "الآباء المؤسسون" في تشييد ثقافة جديدة ملائمة لأحلامهم وطموحهم؛ هذا على الرغم من احتفاظهم بالعهدين القديم والجديد نصين دينيين استجابة لحاجات روحية لا تنفك تلاحق الإنسان حيثما حلّ.

وربما كانت الركيزة الأساسية التي وضعها المؤسسون في الولايات المتحدة الأمريكية يمثلها الانفلات من قبضة الماضي وثقله بمختلف رموزه، الماضي الذي تمثله أوروبا وثقافتها وتاريخها وحضارتها. ومن ثم لا قيمة للنصوص في ذاتها وإنما القيمة كلها في ما يقال الآن هنا وما يمكن أن ينجم عنه من منفعة. وبذلك اكتسبت الأقوال المعبِّرة عن الحال في الراهن أهميتها وسلطانها الذي لا ينازعه سلطانُ النص. ذاك هو ما سيتبلور فيما بعد متخذاً شكل ما استقر

على تسميته في تاريخ الفلسفة بالذرائعية التي أضحت مقترنة أشد ما يكون الاقتران بأمريكا. وللتوضيح نقول إن جوهر الذرائعية يكمن في أن الأشياء والأفعال والأقوال لا تستمد قيمتها من ذاتها أو من القائم بها أو قائلها أو من المقام الذي قيلت فيه... وإنما مما يمكن أن يتحصل منها من فائدة ونفعٍ.

اكتسحت هذه الفلسفة –الإيديولوجية بتعبير دولادال- ساحة الفكر والتربية في أمريكا فغدت ديدن السلوك والتصرف، بل أصبحت المعيار الذي تقوَّم به الأمور كلها. وربطاً بما يهمنا اتجهت العناية نحو الأقوال والكلام والتخاطب، لا نحوَ النص. ومن ثم ليس مستغرباً بفعل ما تقدم أن يكون التواصل والتخاطب وكيفياته ووظائفه ومراميه وضوابطه محور الاهتمام وصفاً وتحليلاً وتأويلاً ونقداً. وقد انضوت الاهتمامات بهذين (التواصل والتخاطب) تحت مظلة الذرائعية أو التداولية في الاصطلاح العربي الذائع.

يمكن أن نستخلص من المقارنة المقتضبة السالفة أن الفلسفة الذرائعية الأمريكية أعلت من شأن الآني أو الراهن أو الحالي، ولذا اتخذت الدراساتُ وجهة محدَّدة يوحّدها عدم الإعلاء من شأن النص لأنه ينتمي إلى ثقافة ماضية. وتأسيساً على ذلك تقوّت الأبحاث المنكبة على كلام الأفراد وأقوالهم بدل النص؛ بينما ظلت أوروبا وفية لتقليد راسخ يعلي من شأن النص ودراسته على نحو ما سلف ذكره أعلاه.

لو شئنا المجازفة بنوع من المقارنة لقلنا إن أوروبا تُعزّ نصوصها كما يعزّ العرب الثقافة المنتهية إليهم من الماضي السحيق وميلهم إلى نبذ الجديد، ومن ثم تصنيفه "محدَثاً" أو "مولَّداً".. بينما يوصف المنتمي إلى إنتاج الأموات أصيلاً. ولقد اكتسب هذا الموقف سمت قانون يسري على مختلف ضروب الإنتاج لغةً وأدباً وفكراً. ولقد ترتب من ذلك سلوك غير مبرَّر علمياً، نعني احتقار الآني لأنه ليس وفياً للماضي، أو على الأصح لأنه لم يؤْثَر عن الأموات. وربما من هنا السلطة التي تكتسبها النصوص. سلطة ماض ولّى زمنياً ولكنه مستمر في الأذهان والسلوك، فارتفع إلى رتبة المقدَّس المتعالي على الزمان والمكان بل على الإنسان. على أن الفرق بين موقف الأوروبيين من نصوص الماضي وموقف العرب من نصوصهم المنتميةِ إلى الزمن الغابر يكمن في

تحقق تعرية النص من القداسة كائناً من كان قائله الأول، بينما ظلت القداسة مكوناً يتعالى على التاريخ في موقف العرب من نصوصهم.

هذا افتراض حاولنا أن نقدم به تفسيراً لحقيقة تاريخية ملحوظة بخصوص نشأة الخطاب ودراساته وازدهارها وتنوعها في أمريكا، بينما نشأت الدراسات النصية في أوروبا. أمّا ما تلا النشأة فمسألة تحكمت فيها طبيعة المعرفة اليوم، نعني اتجاهها نحو اكتساب صفة الكونية. وبذلك امَّحت الحدود أو كادت بين القارتين الأوروبية والأمريكية.

1-يعتبر فان ديك من أوائل الباحثين الذين أسرهم النحو التوليدي. وقد تجلى ذلك في محاولته بلورة مجموعة قواعد مخصوصة قادرة على "توليد" (أي الوصف البنيوي) للنصوص الأدبية، ولما كان النحو التوليدي قد صُمّم لغير هذه المهمة (=أخذ البنيات النصية بعين الاعتبار) فقد اتجه صوب تطوير "شعرية توليدية"، ثم بعد ذلك "نحو النص النوليدي" الذي حدَّد له مهمة واضحة تتمثل في "الالتفات إلى علاقات الانسجام (الدلالي) بين الجمل، من بين مظاهر أخرى أساسية في الخطاب". أما تقويمه لما أنجز في هذا المضمار فيعكسه قوله إن "الطريقة المعتمدة في بناء نحو النص كانت بدائية يومذاك، نظراً لغلبة التخمين وانعدام الدقة..." (تنظر سيرته الأكاديمية، ص.ص. 1-4) From text Grammar to Critical Discourse Analysis

ينظر الرابط أدناه:

http://www.discourses.org/cv/From%20text%20grammar%20to%20critical%20discourse%20analysis.pdf

2-نستشهد في هذا الخصوص بما ذهب إليه حسن بحيري. يرى بيتوفي: "ضرورة انطلاق أية نظرية تتعامل مع النص من رؤية جوهرية واضحة تعد النص وحدة كلية وليس دون ذلك، ورأى أيضاً (...) أن تكون النظرية نحويةَ الأساس، وهو متأثر في ذلك بتشومسكي أساساً، إلا أن للمكون الدلالي والتفسير الدلالي وظائف متميزة. ويشبه تصوره ذلك تصورَ أصحاب نظريات الدلالة التوليدية —كما أكد على ذلك في أكثر من عمل- لا بد أن يوضح كفاءات المتحدثن والمستمعين في الوقت ذاته" (علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات. مكتبة لبنان ناشرون-الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان. بيروت-القاهرة. الطبعة الأولى 1997. ص. 265). ولو شئنا الدقة لقلنا إن المقارنة بين اقتراحات فان ديك وصياغات بيتوفي تفيد أن بيتوفي أشد وفاءً لشروط هندسة النحو بحسب الشروط التوليدية. تنعَت اجتهادات بيتوفي في مراحلها الأولى بأنها **نحو نص**، وما لبثت أن استقرت **علمَ نص سميوطيقي**. وتجوز المقارنة من هذه الزاوية أيضاً بين الرجلين، لأن فان ديك نفسه تحوّل من **نحو النص** إلى **لسانيات الخطاب** التي استقرت على تسمية **التحليل النقدي للخطاب**.

3-من أجل الاطلاع على تقديم وتعريف مفصَّلين يرجى العودة إلى كتاب نيكولا روفي الموسوم Introduction à la Grammaire Générative; Plon; Paris 1967. ولا بأس من التذكير بأن روفي عُني في المقام الأول بالمكون التركيبي في النحو التوليدي، وذلك "للمكانة التي يحتلها التركيب في النظرية التوليدية" (ص. 9 من الكتاب المذكور). وترجمة هذا الكلام أن روفي ضرب صفحاً عن الصواته التوليدية واللسانيات النفسية (اكتساب اللغة، نظرية الإنجاز...) عن قصد لأن كليهما يستحق أن يُفرد له كتاب، بحسب تعبيره. تقتضي الموضوعية التنبيه إلى أن هذا الكتاب يقدم النظرية التوليدية في شقها التركيبي بوضوح وعمق منطلقاً من فلسفتها العلمية (الانتقال من التصنيف إلى الافتراض، ومن الاستقراء إلى الاستنباط، ومن الملاحظة إلى التنبؤ...)، مغلّباً

الطريقة البيداغوجية ذات الغايات التعليمية (لا ننس أن الكتاب أُلّف في أواسط العقد السادس من القرن العشرين موجهاً إلى القارئ الفرنسي المختص –اللساني- الذي لم يألف بعدُ النظرية التوليدية، بل يكاد يجهل وجودها، على خلاف واقع الحال في علم النفس...). أما في اللغة العربية فبإمكان القارئ الراغب في الاستزادة الاطلاع على كتابين صدرا متتابعين. نعني "النظرية النحوية؛ جيفري بوول. ترجمة مرتضى باقر. المنظمة العربية للترجمة. بيروت. الطبعة الأولى 2009"، و "اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة؛ مصطفى غلفان بمشاركة محمد الملاخ و حافظ اسماعيلي علوي. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. إربد، الأردن. الطبعة الأولى 2010". والحق أن المقارنة بين الكتب الثلاثة، على الرغم مما بينها من مدى زمني، مفيدة للغاية من زاويتين: التعليمية، وانتقال الأفكار وتاريخها.

4- Edited by Deborah Schiffrin, Deborah Tannen & Heidi E. Hamilton. Blackwell Publishers Ltd. 2001 UK, USA.

5- Elizabeth COUPER-KUHLEN, Intonation and Discourse: Current Views from Within. p.p. 13-34

- Gregory WARD and Betty J. BIRNER, Discourse and Information Structure.p.p. 119-137/
- J.R. MARTIN, Cohesion and Texture.p.p.35-53; Neal R. NORRICK, Discourse and Semantics.p.p.76-99.
- Laurel J. BRINTON, Historical Discourse Analysis.p.p. 138-160.

يرى معدو الكتاب أن الفصول المؤلفة للقسم الأول لا تكتفي بإلغاء "الحدود بين الجملة والخطاب فحسب، وإنما تتجاوز ذلك إلى تحطيم الحدود التقليدية القائمة داخل مبحث اللسانيات ذاته بين الدلالة والتداول (نوريك، شيفرين)، والتركيب والتداول (وارد، بيرنر)، والصواتة والتداول (كوبر-كولن)، والتركيب والدلالة والتداول (مارتين، ميهيل، ابرينتون)" (ص. 8). أما تقييمهم لهذا الذي حدث فيندرج عندهم في تحول منهجي وفلسفي نحو ما يسمونه "لسانيات إنسانية" حيث تغني النظرية الممارسة وترشدها، والعكس صحيح" (نفسه).

6-محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالاته وتطبيقه. الدار العربية للعلوم ناشرون-منشورات الاختلاف. بيروت-الجزائر. الطبعة الأولى 2008.

7-لسنا ندري إلى أي حد يمكن اعتماد مثل هذه العبارات المجتزأة من سياقاتها دليلاً على تجاوز الوصف الجملةَ أو ما سدّ مسدّها إلى النص. يمثل هذا الذي ورد عند الباحث مثالاً عما نعتبره خلطاً وتسرعاً في الاستنتاج. على أننا لن نعلّق بأكثر من هذا على ذلك لأنه من صنف ما نعتبره ترديداً لكلام جار على أقلام بعض الباحثين بدون تدقيق. ومن أجل المقارنة والاطلاع على تدقيق مفصّل ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس "نحو النص". الجزء الأول. منشورات جامعة منوبة، كلية الآداب. تونس، 2001، الطبعة الأولى، الصفحة 25 وما بعدها.

8-محمد الأخضر الصبيحي. المرجع السابق، ص. 60.

9-محمد الأخضر الصبيحي. المرجع المذكور. ص. 61.

10-نفسه. ص. 69.

11-صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. عالم المعرفة، ع. 164. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. 1992، ص. 248.

12-المرجع نفسه، ص. 249. 13-نفسه.

14-علم النص مدخل متداخل الاختصاصات. تون أ. فان دايك، ترجمة حسن بحيري. دار القاهرة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005.

15-تنظر الصفحات 14-38 من كتاب مدخل متداخل الاختصاصات، مرجع مذكور.

16-تبلور هذا المنحى على نحو مطرد عند هاليداي في كتابه الموسوم Language as Social Semiotic, The social interpretation of language and meaning. Edward Arnold (Publishers) Ltd. London 1978. ويشرح المقصود بــ"اللغة من حيث هي سميوطيقا" بقوله "تأويل اللغة داخل سياق سوسيوثقافي تؤَوَّل فيه الثقافة نفسها باعتبار سميوطيقي، أي كنظام معلومات..." (ص. 2).

17- Kathleen R. McKEON, Text generation, using discourse strategies and focus constraints to generate natural language text. Cambridge University Press, Cambridge London New Rochelle Sydney. 1985, P. 1-2.

18- Ibid. p. 3.

19-يقول فان ديك بهذا الخصوص: "في سنة 1980 عطفت عنان عملي نحو وجهة مغايرة. ويعود هذا أيضاً إلى إقامتي الطويلة في بلد من بلدان "العالم الثالث"؛ ففي أثناء تدريسي مقرراً في كلية ميكسيكو قررتُ أنه آن أوان فعل شيء آخر جدي. صحيح أن أنحاء النص والنظريات النفسية مباحث مغرية، ولكن باستثناء تطبيقاتها الواضحة في ميدان التعليم على سبيل المثال فإن علاقتها بالمشكلات الواقعية في هذا العالم [الثالث] واهية. لقد حان وقت الانكباب على قضايا اجتماعية وسياسية، ولعل إحدى هذه القضايا المحورية في أوروبا تخصيصاً هي العنصرية. وهكذا أضحيت مهتماً بطرق التعبير عن العنصرية وإعادة إنتاجها وإضفاء الشرعية عليها من خلال النص والكلام" (سيرته الأكاديمية، ص. 14). كانت تلك بداية تحول جذري في موضوع الاشتغال امتد إلى مجال خطاب الصحافة، والتخاطب اليومي بين الناس، والكتاب المدرسي، وخطاب النخبة... تتبعاً للهيمنة والتهميش وتصريف السلطة بمختلف أشكالها وصورها.

20-لقد اتخِذت نظرية يانوس ساندور بيتوفي موضوعَ أبحاث دكتوراه في جامعة باليرمو الإيطالية، بل قام طلبة الجامعة نفسها بإصدار كتاب تكريمي للباحث بيتوفي سنة 2010 خصص قسمه الأول لعلم النص السميوطيقي: النظرية، وانكب الثاني على علم النص السميوطيقي مطبقاً على أنواع نصية متعددة، بينما خصص القسم الثالث لتحليل نصوص تؤلف بين الكتابة والصوت والصورة.

21-م نطلع إلا على كتاب عنوانه **قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني**؛ تحليل آليات الاشتغال في الحقلين الديني والسياسي. من تأليف عبد الرحمن شحشي. المطبعة الملكية؛ الرباط؛ 2007. دراسة لا ترقى إلى مستوى ما نفكر فيه، من تفكيك ونقد... كما أن طبيعة تكوين الباحث لا تسمح له –ربما- بمباشرة الموضوع من زاوية التحليل النقدي للخطاب؛ أليس خطاب الحسن الثاني – بحكم موقعه- خطابا سياسياً في المقام الأول، ومن ثم منتجاً للسلطة ومكيّفاً لها...؟

22-تنظر الصفحات 395-405 من كتاب (لسانيات النص وتحليل الخطاب). المجلد الأول. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. عمّان، الأردن. الطبعة الأولى 2013.

23-فان دايك (سيرته الأكاديمية)، من نحو النص إلى التحليل النقدي للخطاب. مرجع مذكور. ص. 40.

24-ينظر وليام افراولي William FRAWLEY, Text and Episyemology. Ablex Publishing Corporation. New Jersey, **1987**. P. 43.f.

25-ينظر كتابه نقد النص. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء-بيروت. الطبعة الرابعة 2005. حيث يناقش عدداً من الباحثين العرب من قبيل حسن حنفي ومحمد أركون ونصر حامد أبو زيد ومحمد عابد الجابري... أي الذين اشتغلوا بالعقل الديني والعقل العربي. وربما لم يلق العنتَ نفسَه لما يأتي: "وأنا إذ أقرأ النص وأنتقده لا أنقضه، ولا معنى بل لا جدوى أصلاً من نقضه، وإنما أفتح علاقة جديدة معه، لا بوصفه عملة عقائدية أو وصفة علمية أو استراتيجية سلطوية، بل بوصفه ثروة بيانية جمالية أو رسمالاً ثقافياً

معرفياً أو فضاء للتأويل الحر المفتوح. وتلك هي المفارقة: أن أسعى إلى التحرر من النص به وله. هل مثل هذا النقد يقع في دائرة الممنوع؟ هل ثقافتنا لا تستوعبه؟ إذن هي عاجزة عن قبول التحدي". (ص. 25).

26-ينظر فرانسوا راستيي، فنون النص وعلومه. ترجمة ادريس الخطاب؛ دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. المغرب، الطبعة الأولى 2010. ص. 32. صحيح أن إشارة راستيي تربط بين التقاليد الفيلولوجية والهيرمينوطيقية وصفة التقديس التي اكتسبها النص من خلالهما... لكن بالإمكان توظيفها في سياق الإرث الثقافي الذي مكّن أسئلة النص من النشأة في أوروبا...

27- نشير على سبيل الاستئناس إلى العمل الدقيق الذي بدأه تيودور نولدكه وأتمه تلاميذه في كتاب **تاريخ القرآن**. تعديل فريديريش شفالي. ترجمة جورج تامر. منشورات الجمل. كولونيا-بغداد 2008.

28- ينظر كتاب جيرار ديلودال، الفلسفة الأمريكية. ترجمة جورج كتورة و إلهام الشعراني. المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2009. ص. 34 وما بعدها.

صدر حديثا

